



بالإضافة إلى 23,4 مليون دولار تمثل الفوائد المتعلقة بها حتى تاريخ الاستحقاق

«كيبكو» تسدد سندات بـ 500 مليون دولار



الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة في مركز دبي المالي العالمي. وبحسب البيان، ليس لدى «كيبكو» حالياً سندات مستحقة للثلاث سنوات المقبلة، حيث تستحق السندات التالية البالغ قيمتها 500 مليون دولار في 15 مارس 2023، وأوضحت أن سداد السندات الموضحة أعلاه سيترتب عليه انخفاض إجمالي المطلوبات والنقد بالقيمة المذكورة. وكانت أرباح الشركة ارتفعت 6% في العام الماضي، تتصل إلى 30,01 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 28,28 مليون دينار.

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو»، عن قيامها بسداد سندات مصدرة بقيمة 500 مليون دولار، حيث قالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إنها قامت بسداد السندات المشار إليها في تاريخ استحقاقها 15 يوليو 2020، إضافة إلى مبلغ 23,4 مليون دولار تمثل الفوائد المتعلقة بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتم إصدار هذه السندات سابقاً في شهر يوليو من عام 2010 لأجل 10 سنوات تحت مظلة برنامج الشركة لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو (EMTN) عبر



القطاع بحاجة للاعتماد على الأنظمة الإلكترونية لتخفيف المخاطر شركات الإنشاء الخليجية الأبطأ في التحول الرقمي لعملياتها

الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، وإن ثمة حاجة لمزيد من التركيز على زيادة الكفاءة باستخدام الحلول الرقمية. وعلى سبيل المثال، الأنظمة الأساسية القائمة على الاتصال الإلكتروني والتي تدعم العمل عن بعد والتعاون بين أصحاب المصلحة، وتطوير التطبيقات لمراقبة التقدم، والتعلم الآلي لتخفيف المخاطر، والمسوحات باستخدام الطائرات بدون طيار، وأدوات النمذجة ثلاثية الأبعاد لتنفيذ المزيد من العمل البدني خارج الموقع.

توسيع القدرات
وأشار إلى العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة قائلاً أنها تعتبر بالنسبة لقطاع الإنشاءات من الأخبار السارة لأنها وسيلة جيدة لترسيخ المصالح وتوسيع مستويات الخدمة بدلاً من خفض التكاليف وخفض الإمكانات، وهناك أيضاً فرص لصياغة تحالفات أقل التزاماً بالطابع الرسمي وتوليد فائدة من النفقات العامة والموارد، فضلاً عن فتح مصادر الإيرادات غير المستغلة سابقاً من قاعدة عملاء جديدة. من جانبهم، يرغب أصحاب المشاريع في شركات يهتمون بسلاسل التوريد الخاصة بهم وفي المقاومين للمباردين لاتخاذ خطوات لخلق بيئة مستدامة تعطي الأولوية لمصلحة جميع الأطراف. لقد كان بالفعل اتجاهًا متزايداً وأصبح أكثر وضوحاً في أعقاب جائحة كورونا. فبدلاً من تطبيق نهج تجاري جريء قادر على إلزام الموردين بخفض الأسعار، فإنه يتوجه للاستثمار في علاقات طويلة الأمد تستند إلى شروط مفيدة للطرفين. وتشمل بعض الخطوات التي يتم اتخاذها تعيين مدققين مستقلين لتقييم ظروف مكان العمل في الموقع ومكافأة الموردين على الأداء الجيد. وهذا هو المجال الذي يمكن فيه للمقاولين أن يثبتوا للعملاء أصحاب المشاريع كيفية إضافة القيمة بطريقة أكثر شمولية.

محمود عيسى
استعرض مستشار إدارة الأعمال لدى شركة «Creation Business Consultants»، سكوت كيرنز، بعض النصائح التي يمكن للشركات اتباعها لدفع عجلة نمو السوق، حيث قال إن قطاع البناء بالشرق الأوسط، شأنه شأن العديد من القطاعات الأخرى يواجه تحديات. وأوضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في تباطؤ السوق، منها التأخيرات في تسليم المشروعات، والمشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد، والقيود المفروضة على استخدام القوى العاملة وإعادة هيكلة الرسوم على المبيعات والخدمات. وكان كيرنز يتحدث في مقابلة مع مجلة كونستراكشن ويك، حيث قال إن هذا القطاع الحيوي على الرغم مما سبق، مازال قادراً على قيادة انتعاش المنطقة والخروج من الأزمة في وضع أقوى من ذي قبل. والأمور المهمة هو أن شركات البناء بدأت بالتخطيط للمرحلة التالية الآن، وذلك من خلال تكيف نموذج أعمالها للاستعداد للنمو والاستفادة من الفرص المستقبلية، مثل معرض إكسبو الذي تاجل للعام المقبل، ومشاريع البنية التحتية الرئيسية في أماكن مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.

التركيز على التكنولوجيا
وقال إن التحول الرقمي خطوة حاسمة يمكن للشركات اتخاذها الآن، في ضوء تسارع عملية التحول إلى رقمنة العمليات، عبر جميع القطاعات في الأشهر الأخيرة، بدءاً من المستوى الحكومي. وأنحلت السلطات تقنيات وإجراءات جديدة لتسهيل استمرارية الأعمال ومنها العمليات الهندسية المختلفة، ولكن الأمر متروك للشركات للمضي قدماً على هذا الصعيد إذا أرادت الحفاظ قدرة على المنافسة وتجنب المزالق الناجمة عن أزمة نقدية أخرى. ويمكن القول، إن قطاع الإنشاء الخليجي كان أبطأ من الصناعات الأخرى في تبني

توقيع عقد المستشار قريبا بقيمة 1,47 مليون دينار

هيكله القطاع النفطي حُسمت.. المستشار الفني يبدأ أعماله



أحمد مغربي
علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية تضي قدماً نحو تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي، حيث حصلت «البترول» مع نهاية الأسبوع الجاري على موافقة الجهات الرقابية على عقد المستشار الفني الذي سيقوم بالدراسة بقيمة 1,47 مليون دينار. وقالت المصادر إن أزمة فيروس كورونا وتعطيل الأعمال دفعا «مؤسسة البترول» إلى تأجيل العقد الذي تم طرحه في سبتمبر 2019، والتي كانت قد أهدت خلاله 8 شركات عالمية للمشاركة في الممارسة وهي شركة strategy وبوسطن جروب للاستشارات وإيه تي كيري وشركة أكسنترش للاستشارات الشرق الأوسط وشركة باين آند كومباني وشركة أوليفر وإيملن وشركة ماكينزي وشركة ديلويت للاستشارات. وكانت «البترول» قد أعدت دراسة لهيكله القطاع النفطي إبان مجلس الإدارة السابق والإدارة التنفيذية السابقة من خلال وضع تصورات لدمج بعض الشركات النفطية الصغيرة من خلال الاستعانة بأحد البيوت الاستشارية العالمية لمراجعة ودراسة الهيكل التنظيمي للقطاع النفطي، وذلك لضمان تماشي الهيكل التنظيمي للقطاع مع التوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى للقطاع وقدراته على ضمان النمو المستمر للصناعة النفطية الكويتية وإدارة العمليات النفطية بشكل متكامل ومستدام لتحقيق القيمة المثلى للمواد

- أزمة «كورونا» وانخفاض أسعار النفط فرضا واقعاً اقتصادياً مريباً جديداً على القطاع
- دمج القطاع النفطي سيحتاج لسنوات طويلة وجهود مضنية من الإدارات التنفيذية

ويبدو أن أزمة كورونا عجلت بالمضي قدماً في هيكله القطاع النفطي، في ظل إجراءات الترشيد وتخفيض الميزانيات التي بدأتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة اعتباراً من السنة المالية الحالية. وقالت المصادر إن دمج القطاع النفطي سيحتاج لسنوات طويلة وجهود مضنية من الإدارات التنفيذية لأن الأمر ليس سهلاً كما يعتقد البعض.

للبنترول على نتائج الدراسة الأولية. وشددت المصادر على أنه لن يتم المساس بأي من الحقوق والامتيازات المكتسبة للعاملين في القطاع النفطي، وسيتم التنسيق والتواصل مع كل الجهات ذات الصلة ومنها النقابات بعد الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبنترول وعند البدء في اعداد الدراسات التفصيلية لإعادة الهيكلة، وذلك للاستماع إلى آرائهم ومراجعتهم حول الموضوع.

السابقة التي بلغت كلفتها المالية نحو 333,8 دينار، ورات الإدارة التنفيذية الحالية لـ «البترول» أن الدراسة تحتاج إلى تفاصيل إضافية سيقوم بها المستشار الفني الجديد. ووفقاً للمصادر، فإنه عقب الانتهاء من دراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي سيتم عمل كل الدراسات التفصيلية المطلوبة ومنها الدراسات القانونية بعد الحصول على موافقة المجلس الأعلى

الهيديروكربونية الكويتية. وكانت نتائج الدراسة قد أوضحت أن الهيكل التنظيمي للقطاع النفطي الحالي بحاجة إلى إعادة الهيكلة لرفع كفاءة العمليات وتكاملها والوصول إلى التميز التشغيلي، وقد احتوت الدراسة على عدة بدائل لإعادة الهيكلة، كما تم عرض نتائج الدراسة على المجلس الأعلى للبنترول تمهيداً للحصول على التوجه المناسب، إلا أن الدراسة

جني الأرباح في آخر 3 جلسات يقود السوق إلى الهبوط.. لتنخفض القيمة السوقية 1,7% إلى 28,7 مليار دينار

محصلة سلبية لـ «البورصة» في أسبوع.. والخسائر نصف مليار دينار



الأسبوع الماضي.
ورغم جنوح مؤشرات السوق للتراجع، إلا أن السيولة المتدفقة للسوق ارتفعت بنسبة 70% نظراً لأن أغلب العمليات تركزت حول الأسهم القيادية ذات القيم السعري المرتفعة، وبلغ إجمالي السيولة 169 مليون دينار بمتوسط يومي 33,8 مليون دينار ارتفاعاً من 99 مليون دينار بمتوسط يومي 19,8 مليون دينار في الأسبوع الماضي. وأنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية على تراجع مؤشراتاتها على النحو التالي:
● تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,8% بخسارته 103 نقاط ليصل إلى 5501 نقطة من 5604 نقطة الأسبوع الماضي.
● انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,2% محققاً 51 نقطة خسائر ليصل إلى 4147 نقطة من 4198 نقطة الأسبوع الماضي.
● تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,6% محققاً خسارته 85 نقطة ليصل إلى 5046 نقطة من 5131 نقطة الأسبوع الماضي.

40% قفزة بسهم «البورصة» منذ استئناف OTC
ارتفع سعر سهم شركة البورصة في سوق الـ OTC أمس بنسبة 4,7% ليصل إلى 801 فلس بعد تداول 482 ألف سهم نفذت من خلال 69 صفقة. واستحوذ سهم شركة البورصة على 99% من إجمالي سيولة سوق الـ OTC أمس، إذ بلغت قيمة تداولات السهم 384 ألف دينار من إجمالي السيولة البالغ 386 ألف دينار. وحقق سهم شركة البورصة مكاسب سريعة خلال تعاملات الأسبوع الأول في منصة OTC عقب استئناف النشاط بنسبة 40%، إذ كان سعر السهم قبل توقف المنصة بسبب الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا 569 فلساً.

شريف حمدي
جنحت مؤشرات البورصة الكويتية للتراجع بنهاية تعاملات الأسبوع بعد تباين في الأداء، إذ استهلكت البورصة تعاملات جلسة الافتتاح على ارتفاع جماعي للمؤشرات ومكاسب سوقية، واستمر الاتجاه الصاعد في الجلسة التالية، ثم ما لبثت أن اتجهت البورصة للتراجع في جلسة الثلاثاء بشكل لافت، واستمرت أيضاً في الاتجاه الهابط حتى نهاية تعاملات الأسبوع. ويرجع السبب في هذا الهبوط في الأداء لاجني الأرباح من الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية في الجلسات الأخيرة حتى منتصف الأسبوع، وكانت الأسهم القيادية الأكثر تراجعاً بسبب عمليات التصريف بعد أن حققت مكاسب سريعة بدأتها منذ الأسبوع الماضي. وبنهاية تعاملات الأسبوع تراجعت القيمة السوقية للبورصة بنسبة 1,7% محققة 486 مليون دينار خسائر، لتصل القيمة إلى 28,75 مليار دينار تراجعاً من 29,24 مليار دينار في

إعادة الهيكلة للاحتفاظ بالسيطرة
العديد من التراخيص والأنشطة التجارية إلى توفير مبالغ كبيرة، بينما قد تدفع المجموعات التي تعمل في جميع أنحاء المنطقة مع أكثر من كفيل محلي أموالاً أكثر لرسوم رعاية الشركات. وبالتالي فإنه يجب التحقق من إمكانية التوريد في هذه المجالات بدلاً من تقليص عدد العمالة وفقدان الموظفين الجيدين الذين سيكونون جزءاً لا يتجزأ من المستقبل.